

أوري بلاو*

قاعدة بيانات إسرائيلية سرية تكشف المجال الكامل للاستيطان

تكشف هذه المقالة عن أمر خطر يتمثل في قيام المؤسسة الأمنية الإسرائيلية قبل أربعة أعوام بجمع بيانات شاملة عن المستعمرات لمواجهة الإجراءات القانونية التي يلجأ إليها السكان الفلسطينيون من أجل تحدي قانونية الاستيلاء على الأراضي. وتبين، نتيجة المعلومات المتراكمة، أن ما لا يقل عن 75% من المستعمرات أنشئ بطريقة غير قانونية، أي بلا رخص بناء، وأن في أكثر من 30 مستعمرة جرت عملية إنشاء الأبنية والبنى التحتية على أراضٍ خاصة يملكها فلسطينيون. وشكلت هذه المعلومات نقضاً للادعاءات الرسمية الإسرائيلية التي كثيراً ما رددت أن إسرائيل لا تصادر الأملاك الخاصة لبناء المستعمرات. وهذه المقالة تميّط اللثام عن زيف ادعاءات الجهات الإسرائيلية الرسمية في هذا الشأن، وأولها وزارة التعمير والإسكان.

قبل أربعة أعوام، قررت المؤسسة الأمنية تنفيذ مهمة بدت في ظاهرها بسيطة، وهي وضع قاعدة بيانات شاملة تتعلق بالمستوطنات. وكلف العميد (في الاحتياط) باروخ شبيغل، أحد مساعدي شاول موفاز الذي كان وزير الدفاع آنذاك، تنفيذ المشروع. ولأكثر من عامين، انهمك شبيغل وطاقم موظفيه، الذين وقّعوا جميعاً تعهداً بالتزام السرية التامة، في جمع البيانات بصورة منهجية، وخصوصاً من الإدارة المدنية.

كان أحد الأسباب الرئيسية وراء القيام بهذه المهمة المذكورة، هو الحاجة إلى توفير معلومات جاهزة موثوق بها، وسهلة المنال، وذلك من أجل مواجهة الإجراءات القانونية التي يلجأ إليها السكان الفلسطينيون ومنظمات حقوق الإنسان والحركات اليسارية، لتحدي شرعية بناء المستوطنات واستخدام أراضي الأملاك الخاصة لإنشاء تلك المستوطنات أو توسيعها. وقد وصفت البيانات التي جمعت بعناية بالدينامية السياسي.

ورفضت المؤسسة الأمنية بإصرار، وعلى رأسها وزير الدفاع إيهود براك، نشر الأرقام، وكانت إحدى الذرائع أن النشر ربما يضر بأمن إسرائيل، أو يؤذي علاقاتها الخارجية. ومن الأشخاص الذين يمكن أن تكون البيانات التي جمعها شبيغل مهمة بالنسبة إليهم بصورة خاصة، جورج ميتشل، مبعوث براك أوباما الخاص إلى الشرق الأوسط، الذي زار إسرائيل هذا الأسبوع لأول مرة بعد تعيينه. وميتشل هو واضع تقرير سنة 2001، الذي أدى إلى صوغ خريطة الطريق التي ربطت وقف الإرهاب بوقف البناء في المستوطنات.

وقد حصلت هارتس مؤخراً على قاعدة البيانات الرسمية هذه، وهي البيانات الأشمل من نوعها على الإطلاق، التي جمعتها إسرائيل عن المناطق. ونكشف فيما يلي، ولأول مرة، المعلومات التي كانت الدولة تخفيها لأعوام. ويظهر تحليل البيانات أنه، وفي معظم المستوطنات - ما يقارب 75% منها - كان البناء يجري، وأحياناً على نطاق واسع، من دون الحصول على التراخيص اللازمة، أو بشكل مخالف للتراخيص الممنوحة. كما تظهر قاعدة البيانات أنه، وفي أكثر من 30 مستوطنة، تم إنشاء الأبنية والبنى التحتية (طرق؛ مدارس؛ دور عبادة يهودية؛ مدارس دينية؛ حتى مراكز الشرطة) على أراضٍ خاصة تعود ملكيتها إلى سكان الضفة الغربية الفلسطينيين.

ويجب التأكيد هنا أن البيانات لا تشير إلى البؤر الاستيطانية غير القانونية فحسب (التي وردت معلومات بشأنها في التقرير المعروف الذي وضعته المحامية تاليا ساسون، ونُشر في آذار/مارس 2005)، بل أيضاً إلى صلب مشروع الاستيطان. ونجد بين المستوطنات المذكورة، مستوطنات قديمة ذات طابع أيديولوجي، مثل: ألون شِفوت (أنشئت سنة 1970، ويقطنها حالياً 3291 مستوطناً، بينهم الحاخام يوثيل بن نون)؛ عوفرا (أنشئت سنة 1975، ويقطنها 2708 مستوطنين، بينهم يهوشوع مور يوسف، الناطق باسم مجلس مستوطنات يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، والإعلاميان أوري إيليتسور وحغاي سيغال)؛ وبيت إيل (أنشئت سنة 1977، عدد سكانها 5308 أشخاص، بينهم حغاي بن أرتسي، شقيق سارة نتنياهو). كما ورد أيضاً ذكر المستوطنات الكبيرة التي أُنشئت أساساً لدوافع اقتصادية، كمدينة موديعين عيليت (أنشئت سنة 1990، ويقطنها حالياً 36.282 مستوطناً)، أو غفعات زئيف الموجودة خارج القدس (أنشئت سنة 1983، عدد سكانها 11.139 شخصاً)، إضافة إلى مستوطنات أصغر مثل نوكديم قرب هيروديون (أنشئت سنة 1982، عدد سكانها 851 شخصاً، بينهم عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان).

هذا، ولا تتفق المعلومات الواردة في قاعدة البيانات مع الموقف الرسمي للدولة كما يرد، مثلاً، في موقع وزارة الخارجية، حيث نقرأ: "تلتزم إسرائيل بدقة، وقواعد وأعراف القانون الدولي جميعها، في أنشطتها كلها المتعلقة باستخدام وتخصيص الأراضي الموجودة تحت إدارتها - فإسرائيل لا تصدر أراضي خاصة من أجل إنشاء المستوطنات." وبما أن الدولة نفسها كانت، في العديد من المستوطنات، هي المسؤولة عن أعمال الإنشاء، من خلال وزارة التعمير والإسكان بصورة رئيسية، وبما أن العديد من مخالفات البناء يتضمن بنى تحتية، وطرقاً ومباني عامة وإلى ما هنالك، فإن البيانات الرسمية تظهر أيضاً مسؤولية الحكومة عن التخطيط المنفصل من القيود، وعن عدم تطبيق الأنظمة داخل المناطق. كما أن المدى الذي بلغته مخالفات البناء يشهد على تقصير الإدارة المدنية، وهي الهيئة المسؤولة عن منح التراخيص، وعن الإشراف على أعمال الإنشاء داخل المناطق. واستناداً إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء، لسنة 2008، فإن 290.000 يهودي تقريباً يقيمون بـ 120 مستوطنة رسمية، وبعشرات البؤر الاستيطانية التي أنشئت في طول الضفة الغربية وعرضها خلال الأعوام الواحدة والأربعين الماضية.

ويقول بنحاس فالرشتاين، المدير العام لمجلس مستوطنات يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، وإحدى الشخصيات الرائدة في مشروع الاستيطان: "لم نعمل شيئاً في الخفاء، وأنا لا علم لي بأي مخططات [للبناء] لم تقم الحكومة الإسرائيلية بالمبادرة فيها." ويضيف أنه لو اشتكى ملاك الأراضي الخاصة التي أنشئت عليها المستوطنات، ولو قبلت المحكمة شكاوهم، لكان علينا نقل المنشآت إلى أماكن أخرى، مؤكداً أن ذلك "هو موقف مجلس المستوطنات منذ أعوام."

ولا يمكن للمرء أن يلاحظ هذا الأمر لدى زيارته المستوطنات العديدة التي جرى فيها بناء جزء كبير من المنشآت على أراض خاصة بالملك الفلسطيني، فالأحياء الكاملة التي تم بناؤها من دون تراخيص، أو على أراض خاصة، لا يمكن فصلها عن المستوطنات. ويتعاضد شعور المرء بالتناقض [بين ما يقوله فالرشتاين وما هو موجود على أرض الواقع]، عندما يجد أن مكاتب البلدية ومراكز الشرطة ومحطات الإطفاء، بنيت أيضاً، بل تمارس وظائفها حالياً، على أراض تعود للفلسطينيين.

في شارع مشكّوت هروعيم، في مستوطنة كوخاف يعقوب، تسير سيدة شابة مع طفلها، وقد تملكها الدهشة عندما أخبرتها أن الحي بكامله أنشئ على أرض فلسطينية خاصة، وقالت: "أنا أعيش هنا منذ ستة أعوام، وأعرف أن هناك منطقة صغيرة في الجوار متنازع عليها، لكنني لم أسمع قط أنها أرض خاصة." وعندما سألتها هل كانت لتبني منزلها على هذه الأرض لو أنها عرفت ذلك منذ البداية، أجابت: "كلا، لا أعتقد أنني كنت سأطرد أحداً من بيته."

وعلى مسافة قصيرة، في الموقع الكبير المهمل والمخصص للمقطورات في المستعمرة، وكان أيضاً أرضاً خاصة، يسير نحو موقف الباص، شابان حديثا بالزواج، هما: أهارون، 21 عاماً، وزوجته إليشيفا، 19 عاماً، وكانا يتحدثان العبرية بطلاقة على الرغم من أنهما نشأ في الولايات المتحدة، ولم يمض على استقرارهما في إسرائيل سوى بضعة أشهر، أي بعد أن أنهى أهارون خدمته العسكرية في وحدة نازل المتطرفة دينياً، وهو يدرس حالياً، علوم الكمبيوتر في "معهد ليف" في القدس. وعندما سألتهما عن سبب اختيارهما المعيشة هنا من دون باقي الأمكنة، ذكرا ثلاثة أسباب: قرب الموقع من القدس؛ رخص التكلفة فيه؛ وجوده في المناطق [المحتلة]. ذكرا هذا بالترتيب المذكور نفسه.

يدفع أهارون إيجاراً شهرياً يبلغ 550 شيكلاً إلى أمانة سر المستوطنة. وباعتبارهما مهاجرين حديثي العهد بالقدوم، فهما معفيان من ضريبة البلدية. ولا ينزعج أهارون لدى سماعه أن قاطرته تقف على أرض خاصة، فالأمر في الحقيقة، لا يعنيه، بل إنه يقول: "لا يعني ما تقوله الدولة، فالتوراة تقول إن أرض إسرائيل كلها هي لنا."

مشكلة معقدة

بعد أكثر من عامين على انتهاء باروخ شبيغل من مهمته الرسمية، فإنه لا يزال يشعر بالولاء للمؤسسة. فقد كرر أكثر من مرة خلال الحديث معه أنه وقّع تعهداً بالتزام السرية، وبالتالي، فهو لا يرغب في الخوض بتفصيلات العمل الذي كان مسؤولاً عنه. وكان شبيغل عين من جانب شاؤول موفاز لمعالجة عدة قضايا كانت إسرائيل التزمها

أمام الولايات المتحدة، بما فيها تحسين شروط حياة الفلسطينيين الذين تضرروا جراء بناء جدار الفصل، وجراء مراقبة جنود جيش الدفاع الإسرائيلي عند حواجز التفقيش. كشف مراسل "هآرتس"، عاموس هرئيل، قبل عامين، أن المهمة الرئيسية التي كُلف بها شبيلغ كانت إنشاء قاعدة بيانات بشأن مشروع الاستيطان، وتحديثها باستمرار. وكان ذلك بعد أن تبين أن الولايات المتحدة، وفريق مراقبة الاستيطان التابع لحركة السلام الآن، يمتلكان معلومات عن بناء المستوطنات أكثر دقة من المعلومات التي بحيازة مؤسسة الدفاع، التي كانت حتى ذلك الوقت تعتمد بصورة رئيسية على المعلومات التي يجمعها مفتشو الإدارة المدنية. وكانت قاعدة البيانات القديمة تعاني وجود العديد من الثغرات الناجمة، إلى حد كبير، عن رغبة المؤسسة في عدم معرفة دقائق الأمور في هذا المجال.

وتضم قاعدة البيانات التي وضعها شبيلغ معلومات مكتوبة ومدعومة بصور جوية وشرائح من بيانات منطومات المعلومات الجغرافية (GIS) التي تتضمن معلومات عن وضع الأرض والحدود الرسمية لكل مستوطنة. يقول شبيلغ: "استغرق القيام بالعمل عامين ونصف عام، وكان الهدف منه التحقق من وضع المستوطنات والبؤر الاستيطانية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الدقة فيما يخص قاعدة البيانات: وضع الأرض؛ الوضع القانوني؛ حدود القطاع؛ خطة البناء في المدينة؛ القرارات الحكومية؛ الأراضي التي لا يعرف مالكوها. لقد كان عملاً يقتضي التفرغ له، وكان عملاً حرفياً قام به فريق من الخبراء القانونيين المحترفين، وبعض المسؤولين عن التخطيط، وخبراء GIS. وأنا أمل بأن يستمر هذا العمل لأنه يتمتع بأهمية بالغة، إذ يتوجب علينا معرفة ماذا يجري هناك، ومن ثم اتخاذ القرارات على هذا الأساس."

■ من يقوم بمتابعة الموضوع حالياً؟

الإدارة المدنية، على ما أعتقد.

■ ولماذا لم يكن هناك قاعدة بيانات من هذا النوع قبل تعيينك؟

لا أدري مدى الاهتمام الذي كان موجّهاً إلى هذا الموضوع.

■ ولماذا برأيك، لا تقوم الدولة بنشر البيانات؟

الموضوع حساس ومعقد، وهناك اعتبارات كثيرة، سياسية وأمنية، مرتبطة به. كان هناك تساؤلات عن حق الجمهور في المعرفة، وحرية قانون الإعلام. عليك أن تسأل المسؤولين المعنيين.

■ ما هي المسائل الحساسة؟

لا أذيع سراً إذا قلت إن هناك مخالفات للقانون، وإن هناك مشكلات تتعلق بالأرض. إنها مشكلة معقدة.

■ هل هناك مشكلة تتعلق بصورة الدولة؟

لم أشغل بالي كثيراً بمسألة الصورة. كنت أؤدي عملاً مرهقاً وبالغ الصعوبة بهدف التأكد من أنهم، وقبل أي شيء، سيعرفون بفضل ما يجري فعلياً، ويدركون ما هو قانوني وما هو غير قانوني، وما هي درجة مخالفة القانون، سواء أكانت هذه المخالفة تتضمن الاستيلاء على أراض فلسطينية خاصة، أم تكمن في عملية الحصول على تراخيص بناء سليمة. عملنا كان يتضمن القيام بدراسة مفصلة ودقيقة للمستوطنات والبؤر الاستيطانية كلها التي كانت موجودة آنذاك، وقد توصلنا إلى ما توصلنا إليه، وسلّمناه إلى المعنيين.

■ هل تعتقد أن من الواجب نشر تلك المعلومات؟

أعتقد أنهم قرروا نشر الجزء الأسهل، وهو المتعلق بالمناطق الإدارية التابعة للبلديات. لكن هناك أموراً أكثر حساسية، ولا أذيع سراً إذا قلت إن هناك مشكلات، فلا يمكن أن ترتكب أمراً غير قانوني وتصفه بالقانوني. لا أستطيع أن أفصل أكثر، فأنا لا أزال ملتزماً بالحفاظ على السرية.

ويقول درور إيتكيس، المنسق السابق لمشروع مراقبة الاستيطان التابع لحركة السلام الآن، والمدير الحالي لمشروع "الدفاع عن الأرض" التابع لمنظمة "يوجد قانون": "إن رفض الدولة المستمر كشف هذه المواد تحت ذريعة الأسباب الأمنية، يشكّل مثلاً صارخاً لأسلوب استغلال الدولة لسلطتها من أجل حجب بعض المعلومات عن المواطنين، في الوقت الذي يرغب هؤلاء في اتخاذ مواقف ذكية على أساس الحقائق لا على أساس الأكاذيب وأنصاف الحقائق."

وفي أعقاب انكشاف المواد لأول مرة، طلبت حركة حرية المعلومات، وكذلك حركة السلام الآن، من وزارة الدفاع نشر قاعدة البيانات، انسجاماً مع قانون حرية تداول المعلومات. لكن وزارة الدفاع رفضت، وورد في جوابها: "هذه قاعدة بيانات مأخوذة من الكمبيوتر، وهي تتضمن معلومات مفصلة في تقاطعات متعددة، وتتعلق بالمستوطنات اليهودية في יהודה والسامرة. لقد جمعت المواد من جانب المؤسسة الأمنية لأغراضها الخاصة، وهي تتضمن

معلومات حساسة، وطُلب من وزارة الدفاع السماح بمراجعة المواد انسجاماً مع قانون حرية تداول المعلومات، لكنها بعد دراسة الطلب، قررت عدم تسليم المواد. ولا يزال الموضوع معلقاً، وهو حالياً موضوع عريضة مقدّمة إلى محكمة الشؤون الإدارية في تل أبيب.

عوفرا، إيلون موريه، بيت إيل

تعين قاعدة البيانات المستوطنات واحدة بعد الأخرى بحسب الترتيب الأبجدي. وفي كل قيد يرد ذكر مصدر اسم المستوطنة ونوعها (مجموعة سكانية حضرية؛ مجلس محلي؛ موشاف؛ كيبوتس؛ إلخ..)، وارتباطها التنظيمي (حيروت؛ أماناه/الحركة الاستيطانية التابعة لغوش إيمونيم؛ تاكام/الحركة الكيبوتسية الموحدة؛ إلخ..)، وعدد سكانها، والقرارات الحكومية الصادرة بشأنها، والهيئات الرسمية التي أعطيت الأرض لها، ووضع الأرض التي أقيمت عليها المستوطنة (أرض حكومية؛ أرض فلسطينية خاصة؛ أرض يهودية؛ إلخ..)، ومسح اللبؤر الاستيطانية التي أنشئت بجوار المستوطنة، ومدى تنفيذ مخططات البناء القانونية. وتحت كل قيد، توجد معلومات، باللون الأحمر، عن حجم المنشآت التي نُفّذت من دون ترخيص، وعن موقعها الدقيق في المستوطنة.

ومن الأمور التي تكشفها البيانات الرسمية، يبدو لافتاً على نحو خاص، ما كُتب عن عوفرا، وهي مستوطنة قديمة لحركة غوش إيمونيم. فاستناداً إلى تقرير صدر مؤخراً عن بتسيلم، تقع أغلبية المساحة التي تم تطويرها في المستوطنة على أرض فلسطينية خاصة، وبالتالي تصنّف المستوطنة ضمن فئة اللبؤر الاستيطانية غير القانونية التي يفترض إخلاؤها. وكان رد مجلس مستوطنات يهودا والسامرة [الضفة الغربية] على تقرير بتسيلم أن "الحقائق" الواردة فيه "لا أساس لها على الإطلاق، وهي مصمّمة بحيث تعطي صورة زائفة. فسكان عوفرا حريصون على احترام حقوق مالكي الأرض العرب الذين توصلوا معهم إلى اتفاق بشأن بناء الأحياء، وإلى اتفاق آخر يسمح لأصحاب الأراضي بالعمل في أراضيهم."

لكن المعلومات الواردة في قاعدة البيانات بشأن عوفرا لا تدع مجالاً للشك: "المستوطنة ليست مبنية وفق مخططات البناء القانونية. وأغلبية المنشآت فيها تقوم على أراض خاصة ملكيتها مسجّلة من دون أي أساس قانوني من أي نوع، ومن دون أي إمكان [لتحويل الأرض إلى أرض للاستخدام غير الخاص]." كما تقدم قاعدة البيانات وصفاً مفصلاً للمواقع التي جرى البناء فيها من دون ترخيص: "الجزء الأصلي من المستوطنة: [ويضم] أكثر من 200 منشأة سكنية دائمة، ومنشآت زراعية، ومنشآت عامة، وقطع أرض خالية، وطرقاً وبساتين فاكهة في الجزء القديم من المستوطنة (فيما يتعلق بهذا الجزء قُدّم المخطط 221، لكن لم تجر متابعتة بسبب مشكلة الملكية)." وبعد ذكر 75 مقطورة ومأوى مؤقتاً تم توزيعها إلى مجموعتين ضمن المستعمرة القديمة، تأتي قاعدة البيانات على ذكر حي رامات تسفي، جنوبي المستوطنة الأصلية: "هناك تقريباً 200 منشأة دائمة، إضافة إلى قطع أرض خالية تم تطويرها من أجل منشآت دائمة إضافية، وجميعها يتعدى على أراضٍ خاصة." وكان جواب داني دايان، رئيس مجلس مستوطنات يهودا والسامرة [الضفة الغربية]: "لم أطلع على تلك البيانات."

هناك موقع آخر تكشف فيه البيانات عن وجود منشآت غير قانونية، وهو مستوطنة إيلون موريه، إحدى أشهر المستوطنات في المناطق. ففي حزيران/يونيو 1979، تقدم كثيرون من سكان قرية روجيب، جنوبي شرقي نابلس، بعريضة إلى المحكمة العليا يطلبون فيها إلغاء أمر الاستيلاء على مساحة 5000 دونم من ممتلكاتهم، كان تم تخصيصها لبناء المستوطنة. وفي أثناء المحاكمة، كانت حجة الحكومة، كالعادة في ذلك الوقت، أن بناء المستوطنة كان ضرورياً لأغراض عسكرية، وبالتالي، فإن أوامر الاستيلاء كانت قانونية. لكن حاييم بارليف، رئيس الأركان السابق، قال في تصريح دعم فيه مقدّمي العرائض: "بحسب رأبي المهني، فإن إيلون موريه لا دور لها في أمن إسرائيل."

واستناداً إلى التصريح المذكور، وإلى شهادات المجموعة الأساسية الأصلية من المستوطنين في إيلون موريه، الذين كانت حجتهم أن مستوطنتهم ليست مستوطنة مؤقتة أنشئت لأغراض أمنية، بل مستوطنة دائمة، فإن المحكمة العليا طلبت من جيش الدفاع الإسرائيلي إخلاء المستوطنة وإعادة الأرض لمالكها. وكانت النتيجة المباشرة لهذا الحكم إيجاد موقع بديل لبناء المستوطنة، على أراض سبق تعريفها بأنها "أراض للدولة". وبعد صدور الحكم، توقفت إسرائيل رسمياً عن استخدام إنذارات قضائية عسكرية في المناطق بهدف إنشاء مستوطنات جديدة.

أعيدت الأراضي التي كان جرى الاستيلاء عليها لبناء مستوطنة إيلون موريه إلى مالكيها الفلسطينيين، لكن قاعدة البيانات تفيد أنه في الموقع الجديد الذي أقيمت عليه المستوطنة، والذي يدعى هار كبير، جرى بناء معظم المنشآت

من دون مخططات مفصلة ومصاَدق عليها، وكان بعض المنشآت يتعدى على أراضٍ خاصة. وفيما يتعلق بأراضي الدولة في المستوطنة، فقد تم إعداد مخطط تفصيلي، تحت رقم 1/107، ونُشر بتاريخ 16/7/1999، لكنه لا يزال ينتظر التنفيذ.

وكان جواب مجلس السامرة المحلي، الذي يشمل إيلون موريه: "إن الأحياء كلها في المستوطنة كان تم التخطيط لها، بل إن بعضها تم بناؤه من جانب دولة إسرائيل عن طريق وزارة الإسكان. سكان إيلون موريه لم يتعدوا على أرض أحد، وأي ادعاء بهذا الشأن هو ادعاء كاذب. دولة إسرائيل مكلفة مهمة تشجيع وإقرار مخططات البناء في المستوطنة، كما في أي مكان آخر في البلد. وفيما يتعلق بالمخططات التي يُفترض أنها بانتظار المصادقة النهائية عليها، كما هو الحال في مجتمعات أخرى عديدة في إسرائيل كلها، حيث تستغرق الإجراءات عقوداً، فإن ذلك لا يؤخر تنفيذ المخططات، حتى لو لم يكن التخطيط اكتمل بعد، أو يجري بشكل مترادف."

واستناداً إلى قاعدة البيانات، فإن مستوطنة بيت إيل، وهي مستوطنة قديمة أخرى، كانت أنشئت "على أراضٍ خاصة جرت مصادرتها لأغراض عسكرية (والواقع أن المستوطنة توسعت على أراضٍ خاصة من خلال التعدي على الأراضي في الجزء الشمالي من المستوطنة)، وعلى أراضٍ تابعة للدولة جرى الاستيلاء عليها خلال مرحلة الحكم الأردني (حي ماعوز تسور جنوبي المستوطنة)."

وبالنسبة إلى المعطيات الرسمية، فإن المنشآت التي أقيمت في بيت إيل من دون وجود مخططات مصادق عليها، تتضمن مكاتب المجلس، و"الحي الشمالي (بيت إيل ب) الذي أنشئ الجزء الأعظم منه على أراضٍ خاصة. ويضم هذا الحي منشآت واسعة النطاق، ومباني عامة، وطرقاً التفاضلية جديدة (ما يقارب 80 بناء دائماً ومقطورة)، أما الحي الشمالي الشرقي (بين جبل أرتيس والجزء القديم من المستوطنة) فيضم ما يقارب الـ 20 بناء سكنياً دائماً، ومباني عامة (بما فيها مبنى مدرسة)، و40 مقطورة ومنطقة صناعية (10 مبانٍ صناعية). والمجمّع بكامله موجود فوق أرض خاصة، ولا وجود لمخطط له."

ويجيب موشيه روزنباوم، رئيس المجلس المحلي في بيت إيل: أنتم تتعاونون، ولسوء الحظ، مع أعدى أعداء إسرائيل، وهو ما يؤدي إلى إلحاق أذى جسيم بالبلد كافة."

"خدعة كبرى"

لقد أعيد انتخاب رون نحمان، رئيس بلدية أريئيل، لفترة سادسة في الانتخابات الأخيرة، وهو مقيم بالمناطق [المحتلة] منذ زمن طويل، ويدير مدينة رائعة تضم مختلف الفئات. إن نحمان وهو في طريقه إلى متجر يتردد إليه السكان الروس الذين يشكلون مجموعة كبيرة في المدينة، ويبيع لحم الخنزير ومنتجات أخرى محرمة [دينيّاً]. وبعد أن قام بزيارة موقع المقطورات حيث جرى إسكان المستوطنين الذين تم إخلاؤهم من نيتساريم، شكاً من وقف عمليات البناء في مدينته، ومن المعارك التي يخوضها مع الإدارة المدنية بشأن كل ترخيص بناء.

وورد ذكر معهد أريئيل (Ariel College)، وهو مثار فخر نحمان وسعادته، في قاعدة البيانات: "المساحة التي أقيم عليها معهد أريئيل لم تكن منظمّة ضمن المخطط." وتمضي قاعدة البيانات لتشرح كيف أن المعهد أقيم فوق قطعتي أرض منفصلتين، وأن المخطط الجديد لم تتم مناقشته بعد. ويؤكد نحمان ما ورد في قاعدة البيانات، لكنه يقول إن مشكلة التخطيط تم حلها مؤخراً.

وعندما يسمع نحمان أن عشرات المستوطنات تتضمن منشآت مقامة فوق أراضٍ خاصة، لا تبدو عليه الدهشة، بل يجيب: "هذا ممكن"، كما أنه لا يشعر بالدهشة كون ثلاثة أرباع المستوطنات تضم منشآت منحرفة عن المخططات المصادق عليها. ويقول: "الشكاوى يجب أن تُوجّه إلى الحكومة وليس إلينا. فالمستوطنات الصغيرة والجماعية تم تخطيطها من جانب دائرة المباني الريفية في وزارة الإسكان، أما التجمعات الأكبر فتم تخطيطها من جانب مكاتب الأفضية التابعة للوزارة. إن الحكومة هي المسؤولة عن كل شيء، وقد تكون وزارة الإسكان أحياناً، هي المسؤولة عن المنشآت التي تحتاج إلى ميزانية، أي البناء خارج ميزانية الدولة. ففي برنامج (ابن منزلک الخاص) تدفع الدولة جزءاً من تكاليف البناء، بينما يدفع المواطن الباقي. وهذه الترتيبات جميعها، هي عبارة عن خدعة كبرى واحدة.

فهل أنا من خطط لإقامة المستوطنات؟ إن شارون وبيرس ورايين وغولدا ودايان هم من خططوا لها."

وتتضمن قاعدة البيانات أيضاً معلومات تشهد بعدم الالتزام بإرشادات التخطيط في المناطق. فعلى سبيل المثال، في محاولة لتحديد وضع أرض مستوطنة أرعمان في وادي غور الأردن، خلصت قاعدة البيانات إلى أن "التجمع أنشئ على ما يبدو على أساس أمر استيلاء يعود إلى سنة 1968، ولم يتم العثور عليه." وفيما يتعلق بمستعمرة ميفو

حورون، فإن قاعدة البيانات تقول إن: "المستوطنة أنشئت من دون قرار حكومي على أراض خاصة في معظمها، وضمن منطقة مغلقة في جيب اللطرون (Area Yod). وقد صدر منذ سنة 1995 أمر بتخصيص المنطقة للمنظمة الصهيونية العالمية، وهذا القرار يشكل انحرافاً عن الصلاحيات الممنوحة، ويبدو أنه صدر بناء على توجيهات سياسية." أما في مستوطنة تكواع، فقد تم تأجير المقطورات لجيش الدفاع الإسرائيلي، "واقامتها بشكل مخالف لتصنيف المنطقة بحسب مخطط تفصيلي؟ كما أن بعضها يتجاوز الحدود المبينة في المخطط." إن أغلبية مناطق الضفة الغربية لم يجر ضمها إلى إسرائيل، وبالتالي، فإن أنظمة إنشاء وبناء التجمعات السكانية فيها تختلف عن الأنظمة المطبقة داخل حدود إسرائيل. وتقرير ساسون، الذي يتناول البؤر الاستيطانية غير القانونية، استند جزئياً، إلى أساس البيانات التي جمعها شبيلغل، وعدّ المعايير المطلوبة لإنشاء مستوطنة جديدة في المناطق:

- 1- أن تصدر الحكومة الإسرائيلية قراراً بإنشاء المستوطنة.
- 2- أن يكون للمستوطنة مساحة قانونية محددة.
- 3- أن يكون للمستوطنة مخطط تمهيدي مفصل ومصادق عليه.
- 4- أن تقوم المستوطنة فوق أرض حكومية، أو أرض اشتراها إسرائيليون وتم تسجيلها باسمهم في دائرة تسجيل الأراضي.

وبحسب قاعدة البيانات، منحت الدولة منظمة الصهيونية العالمية و/أو وزارة التعمير والإسكان، صلاحية التخطيط والبناء في أغلبية المناطق التي أقيمت فيها المستوطنات. وقد وزعت الهيئتان المذكورتان الأراضي على من قاموا فعلاً بإنشاء المستوطنات: كان هؤلاء أحياناً قسم الاستيطان في منظمة الصهيونية العالمية، وأحياناً أخرى وزارة التعمير والإسكان نفسها، عن طريق دائرة المباني الريفية في بعض الحالات. وفي حالات عديدة، كانت "أماناه"، الهيئة الخاصة بالاستيطان في حركة غوش إيمونيم، هي التي تقوم ببناء المستوطنات. وثمة هيئة أخرى ورد اسمها في قاعدة البيانات باعتبارها حصلت على مخصصات، إضافة إلى أنها مسؤولة عن بناء المنشآت في المستوطنات، وهي الصندوق الوطني للمستوطن، التابعة لحركة غوش إيمونيم.

المدارس الدينية

ورد في قاعدة البيانات: "وتم أيضاً بناء مدارس نظامية ومدارس دينية على أراض فلسطينية." استناداً إلى هذا النص، جرى في الجزء الجنوبي من مستوطنة عطيرت "بناء 15 منشأة خارج أراضي الدولة، وهي تُستخدم من أجل يشيفات كينور داود (Kinor David). وهناك أيضاً طرق التفافية ومنطقة أمنية خاصة تُعتبر غير قانونية." وكينور داود هو اسم "يشيفا [مدرسة دينية] ثانوية تهتم بالموسيقى." وقد كُتب على اللافتة الموجودة على مدخل المدرسة أن اليشيفا أنشأتها حركة أماناه للاستيطان، والمجلس المحلي في ماتييه بنيامين، ودائرة الاستيطان في منظمة الصهيونية العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، توضح البيانات المتعلقة بمستوطنة مخماش أن جزءاً من هذه المستوطنة جرى بناؤه على أرض خاصة عن طريق التعدي. "فعلى سبيل المثال، في مركز المستوطنة (قرب المدخل الرئيسي) يوجد حي خاص بالمقطورات يقوم بدور المدرسة الدينية، كما توجد أبنية أخرى (30 مقطورة)، وهو يشغل أرضاً خاصة." ذات مساء شتائي، كانت مجموعة من الأطفال تلعب هناك، وكان أحد الأطفال يرتدي قميصاً كُتب عليه "لن ننسى ولن نغفر." لم أر أي مدرسٍ بقربهم. توقفت سيدة شابة كي تجاذبني أطراف الحديث، وكانت ترتدي بنطالاً وتحمل طفلها لزيارة الطبيب، وقالت أنها انتقلت إلى هنا من عسقلان لأن أهل زوجها من مؤسسي المستوطنة. كما قالت أنها لن ترسل طفلها إلى المدرسة الدينية حين يبلغ سن الذهاب إلى الروضة، ليس لأن المدرسة مقامة على أرض خاصة، وإنما لأنها لا ترغب في أن يتلقى طفلها هذا النوع من التعليم. وأضافت: "لا أعتقد أن هناك منشآت مبنية على أراض خاصة، ولا أعتقد أنه يجب السماح بذلك."

في مستوطنة بساغوت، حيث أقيم العديد من المنشآت فوق أراض خاصة، يسترعي انتباهك فوراً في المنطقة نظام زراعة المصاطب الذي يميز الزراعة الفلسطينية. واستناداً إلى ما جاء في قاعدة البيانات، يوجد في هذه المستوطنة "منشآت زراعية (مصنع خمور ومخازن) تقع شرقي المستوطنة، قريباً من الكروم التي يزرعها المستوطنون بعد التعدي عليها." ولدى زيارتي للمستوطنة كان مصنع الخمور مهجوراً، فقد حصل مالكة، يعقوب بيرغ، على أرض

من دائرة أراضي إسرائيل قرب البؤرة الاستيطانية ميغرون، حيث يجري حالياً إنشاء مصنع خمور جديد، ومركز للزوار المحليين.

ويقول بيرغ، المنهمك في تحضير موقعه الجديد: "الكروم موجودة في بساغوت." ومن سطح المراقبة الذي لم ينته إنشاؤه بعد، يمكن رؤية مقلع أحجار ضخمة في الجبال المقابلة للموقع. ويشكو بيرغ قائلاً: "لو بنيت حماماً من دون ترخيص من الإدارة المدنية، لحطت طائرة مروحية خلال خمس عشرة دقيقة، ولقيل لي إن ذلك ممنوع." ويضيف: "ها أنت ترى أمامك مباشرة، مقلعاً فلسطينياً غير قانوني لا يزال مستمراً في العمل."

هذه أفعال السياسيين

يقول كوبي بلايش، الناطق باسم وزارة التعمير والإسكان: "تشارك الوزارة في دعم تكاليف بناء المستوطنات في المنطقة A التي تتمتع بأفضلية، وذلك طبقاً لقرارات الحكومة الإسرائيلية. أما أعمال البناء، فتتخذها المجالس المحلية، لكن بعد أن تتحقق الوزارة من أن الحي الجديد موجود ضمن مخطط المدينة المصادق عليه. وهذا الإجراء ينطبق في إسرائيل كلها، وفي المناطق الواقعة وراء الخط الأخضر. ودعوني أؤكد هنا أن موظفي الوزارة مكلفون تنفيذ سياسات الحكومة الإسرائيلية، فالإجراءات السابقة كلها، نفذت انسجاماً مع قرارات المستوى السياسي فقط." ويقول داني بوليج، الناطق باسم منطقة يهودا والسامرة [الضفة الغربية] في جهاز الشرطة الإسرائيلية: "موضوع بناء المنشآت الخاصة بالشرطة يقع ضمن مسؤولية وزارة الأمن الداخلي، لذا فإن أي أسئلة بهذا الشأن يجب أن يُوجّه إلى الوزارة المذكورة."

ويجب الناطق باسم وزارة الأمن الداخلي بالقول: "بالنسبة إلى المنشآت التي تبنيها الشرطة، فإنه يجري تخصيصها من جانب إدارة أراضي إسرائيل، وذلك بالتنسيق مع وزارة الأمن الداخلي. لا يوجد مركز شرطة في موديعين عيليت، وإنما يوجد مركز للاستجابة السريعة، من أجل السكان المحليين، وهو مقام على أرض خصصتها له السلطات المحلية. وقد تم تخصيص الأرض في غفعات زئيف من جانب المجلس المحلي، ومركز الشرطة موجود ضمن المنطقة التي تشرف عليها البلدية. والطريق المؤدية إلى المقر الرئيسي للشرطة نفذتها وزارة الإسكان والتعمير، ويقوم المجلس المحلي بصيانتها."

ويقول آفي روئيه، رئيس مجلس ماتييه بنيامين المحلي (الذي يشمل مجال سلطتها مستوطنات: معاليه مخماش؛ عيطيرت؛ يعقوب؛ كوخاف؛ عوفرا؛ بساغوت): "مجلس ماتييه بنيامين المحلي، شأنه شأن المجالس المجاورة في يهودا والسامرة، يتماشى مع القرارات السياسية المتعلقة بطريقة توسيع التجمعات السكانية. لكن ذلك لا يلغي الحاجة إلى وجود إجراءات للتخطيط السليم كي يتم توسيع المستوطنات بأسلوب منظم وطبقاً للقانون."

أما بالنسبة إلى المنظمة الصهيونية العالمية، فقد أرسلت كتيباً سميماً، كانت أرسلت نسخة منه إلى المحامية تاليا ساسون جواباً على تقريرها، جاء فيه: "لقد رافق الاستيطان في يهودا والسامرة، كما الاستيطان في إسرائيل، إعداد مخططات عامة للمناطق. وشاركت في إعداد تلك المخططات لجان توجيه تابعة لعدة وزارات في الحكومة، وللإدارة المدنية، وللمسؤولين في البلدية؟ والقسم (الخاص بالاستيطان) لم يكن يتصرف إلا فيما يتعلق بالأراضي التي أعطيت له بموجب عقد مع السلطات المسؤولة في الإدارة المدنية، كما أن الأراضي جميعها التي خصصت له بموجب العقد، هي مخصصة بالشكل اللائق."

إن الإدارة المدنية، التي كانت أول من طلب منها تقديم إجابة عن قاعدة البيانات قبل أكثر من شهر، ما زالت ملتزمة الصمت في هذا الموضوع. ■

(*) صحافي إسرائيلي.

ترجمة: مهى بحبوح.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx